العدل

صفحة شهرية تصدرها
إدارة الإعلام بوزارة العدل

moj@moj.gov.sd

وكيل وزارة العدل تؤدي القسم امام السيد رئيس مجلس الوزراء

ادت مولانا سهام عثمان محمد احمد القسم وكيلا لوزارة العدل امام السيد رئيس مجلس الوزراء د. عبدالله حمدوك بمجلس الوزراء بحضور كل من السيد النائب الاول لرئيس القضاء ووزير العدل .
واوضحت مولانا سهام ان المرحلة القادمة ستشهد مراجعة واصلاح التشريعات والقوانين الاتحادية والولائية وفقا للوثيقة الدستورية، مشيرة الي ضرورة بسط الحقوق والحريات وتحقيق دولة القانون

وزير العدل يؤكد اهمية التعاون والتنسيق مع النيابة العامة

التقي السيد وزير العدل د. نصر الدين عبد الباري بالنائب العام لجمهورية السودان مولانا تاج السر علي بالنيابة العامة وتطرق اللقاء الي عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك وكان على اجنده الاجتماع تعديل قانون النيابه العامه ولجنه التحقيق الوطنيه المكونه بموجب الوثيقه الدستوريه واللجان المشتركه والملفات التي امام وزاره العدل (النقل النهري- خط هيثرو- مجموعه عارف- مشروع الجزيره) ايضا ضمن الاجنده قانون لتفكيك النظام البائد بموجب الوثيقه الدستوريه.
ومناقشه قانون النظام العام وبعض المواد في القانون الجنائي المتعلقه الزي الفاضح التي اثارت جدلاً واسعا في المرحله السابقه و تلك المتعلقه بالمعتقد ودعم الوزاره للنيابه بكوادر واجتماع الاجهزه العدليه.
ومن ثم نقاش اجنده الاجتماع باستفاضه وتلاقت الرؤي حولها وتوصلا الى اتفاقات بشانها جميعا ..وقد وافق النائب العام على منح لجنه التحقيق الوطنيه المستقله سلطات نيابه عامه كما وافق السيد وزير العدل على مشروع تعديل قانون النيابه العامه ولكل المواد والقوانين المقيدة للحريات وإخضاعها للجهات المختصة للدراسة و تبادل الخبرات بين وزاره العدل والنيابه العامه والعمل معا على اصدار القوانين التي من شانها تفكيك النظام البائد ومد النيابه العامه بكافه الملفات السابقه التي امام وزاره العدل باغراض التقييم وتقديمها للمحاكمه وعلى ذات الصعيد امنا على التنسيق التام بينهما وتبادل المعلومات وصولا لسياده حكم القانون كما اتفقا علي اجتماع الاجهزه العدليه في نوفمبر الحالي وذلك بعد التشاور مع السيد رئيس القضاء في اطار التعاون من بين الاجهزه العدليه.

عبد الباري": لم اتطرق لمسألة تسليم المطلوبين للمحكمة الجنائية الدولية

نفت وزارة العدل عدم صحة معلومات تداولتها بعض الصحف والمواقع الالكترونية وذكرت أن وزير العدل نصر الدين عبد الباري "شدد على تسليم المتورطين في انتهاكات انسانية للمحكمة الجنائية".
وأوضحت الوزارة في تعميم صحفي أن وزير العدل أكد خلال اجتماعه مع وفد (منظمة إنهاء الإفلات من العقاب) حرص الوزارة والحكومة الانتقالية على إنصاف ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وإنهاء الافلات من العقاب ولم يتطرق لمسألة التسليم للمحكمة الجنائية.
وأفادت الوزارة أنه بخصوص المطلوبين للمحكمة الجنائية قال الوزير للوفد إن الحكومة لم تتبن سياسة أو تتخذ قراراً بعد بخصوص المطالبات الداخلية والخارجية بتسليمهم، ولكنه أوضح لهم أن الحكومة، لاسيما مجلس الوزراء، بحاجة إلى أن تكون لها سياسة واضحة إزاء الأمر.
وقد وعد الوزير وفد المنظمة بالتحدث إلى مجلس الوزراء حول ضرورة مناقشة الأمر وتبني سياسة موحدة وواضحة بخصوصها.

وزير العدل يجيز نتيجة ملاحق المعادلة لدورة يونيو ٢٠١٩

أجاز مجلس تنظيم مهنة القانون (المعادلة) في اجتماعه برئاسة د نصر الدين عبد الباري وزير العدل رئيس المجلس نتيجة امتحان تنظيم مهنة القانون (ملاحق) دورة يونيو 2019.
وقال وزير العدل أن عدد الطلاب الذين جلسوا لامتحانات الملاحق في هذه الدورة بلغ 2309طالبا نجح منهم 1529 بنسبة نجاح بلغت٪66.2.
وكشف عبدالباري أن حالات الغش في هذه الدورة بلغت 17 حالة مشيرا الي أن المجلس أوقع عليهم جزاءات الحرمان من الجلوس للامتحانات بعضهم لدورة والآخر لدورتين.
ونوه الوزير الي ان النتيجة نشرت في موقع الوزارة وموقع مجلس تنظيم مهنة القانون وسيتم تسليم الشهادات ابتداءً من يوم غد

مكتب المفوض السامي يبحث فتح المكتب القطرى بالسودان

التقي وفد مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بجنيف الزائر للبلاد هذه الايام برئاسة السيدة جوليت دي رفيرو مسؤول قسم شرق وجنوب افريقيا بالمفوضية بفريق العمل برئاسة مقرر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ورئيس إدارة حقوق الانسان بوزارة العدل مولانا اسامة محمود حميدة ومدير إدارة حقوق الانسان بوزارة الخارجية
وناقش الاجتماع المسائل التحضيرية الخاصة بفتح المكتب والإجراءات القانونية الوطنية التي سوف يتم اتخاذها
كما تطرق الاجتماع الي احكام الاتفاقية بصورة تفصيلية وامن علي اهمية إستمرار تبادل الرؤي و مواصلة الإجتماعات الي حين إكمال العمل وفتح المكتب وتشغيله بصورة كاملة وفق احكام الاتفاقية إضافة إلىً تحديد برنامج عمل بواسطة المفوضية خاص بالمساعدات الفنية وبناء القدرات.
جدير بالذكر ان زيارة الوفد تستغرق ثلاثة ايام يلتقي خلالها بوزير العدل ورئيس القضاء والنائب العام والمفوضية القومية لحقوق الانسان.

وزارة العدل تشرع في شراكة مع الجامعة العربية المفتوحة في مجال التدريب

نظمت إدارة التدريب بالتنسيق مع الجامعة العربية المفتوحة دوره تدريبية عن (التفاوض لأغراض العقود والاتفاقيات)، استهدفت الدورة درجات المستشارين العاميين وكبارٍ مستشارين لتجويد وترقية الأداء وحرصاً علي تمكين المستشارين القانونيين من تأدية أعمالهم بالكفاءة ومواكبة المستجدات ، والتي استمرت لمدة عشرة أيام وتطرقت الورشة لعدد من الاوراق .
وفي ختام الدورة أكدت مولانا هويدا علي رئيس ادارة التدريب برفع التوصيات والمقترحات التي خلصت بها الدورة لجهات اتخاذ القرار داخل وزارة العدل باعتبارها الجهة المختصة بتعديل القوانيين وايضا هي الجهة المختصة بمسار التفاوض للعقود والاتفاقيات الدولية.
ووعدت في ختام دوره التفاوض لاغراض العقود والاتفاقيات بتضمين برنامج المتقدم للمفاوضين تدريب المدربين بأن يكون ضمن خطة وزارة العدل للعام 0202م.
ومن جانبه تعهد د. صلاح الصافي المحاضر وممثل الجامعة العربية باعطاء الاولوية لادارة التدريب بوزارة العدل من قبل الجامعة العربية المفتوحة كما اكد علي احتياج اي مؤسسة او وزارة لوجود فريق مفاوضين قائم بها ، مؤكدا حرصة علي قيام دورة تدريب المتدريبين (TOT).